

اتفاقية بطاقة  
صادق ستاندرڊ تشارٽرد

Standard Chartered Saadiq  
Credit Card Agreement

## IT IS IMPORTANT THAT YOU READ THESE TERMS AND CONDITIONS.

By signing, activating or using the Card, you have agreed to be bound by these Terms and Conditions.

### 1. Definitions

- (i) **'Annual Fee'** means the fixed fees which are payable by the Cardholder to the Bank on an annual basis in consideration of the continued usage of the Card, at such amount as may be determined by the Bank from time to time.
- (ii) **'Application Fee'** means the nominal one off application fee payable by the Cardholder to the Bank in relation to the application and other fees incurred by the Bank for processing the Cardholder's application to subscribe for the Card, which shall be reflected in the first Statement of Account.
- (iii) **'ATM'** means an automated teller machine or any Card operated machine or device whether belonging to the Bank or other participating banks or financial institutions nominated from time to time by the Bank, which accepts the Card.
- (iv) **'Balance Transfer Facility'** means the facility offered to the Cardholder to transfer the Cardholder's outstanding balance from another MasterCard or Visa card issued by other financial institutions to the Card Account.
- (v) **'Bank'** means Standard Chartered Bank, its successors and its assigns.
- (vi) **'Card Account'** means the account opened by the Bank for the purpose of entering all credits and debits received or incurred under the Cards by the Primary Cardholder and the Supplementary Cardholder, if any, under these Terms and Conditions.
- (vii) **'Card'** means, as appropriate, a MasterCard or VISA card issued by the Bank to the Cardholder and includes primary and supplementary cards (whether new, renewed or replaced).
- (viii) **'Cardholder'** means an individual to whom a Card bearing that individual's name is issued by the Bank and includes the Primary Cardholder and any Supplementary Cardholder.
- (ix) **'Card Transaction'** means the purchase of goods and/or services, benefits or reservation (including without limitations any reservation made by the Cardholder for air, ship, rail, motor or other transportation or hotel or other lodging or accommodation or other transportation, rental or hire, whether or not utilized by the Cardholder) and/or receiving Cash Advances by the use of the Card or the Card numbers, the PIN or the TIN or in any other manner including without limitation mail, telephone or facsimile orders or reservations authorized or made by the Cardholder, regardless of whether a sales slip or Cash Advance or other Voucher or form is signed by the Cardholder.
- (x) **'Cash Advance'** means any amount obtained by use of the Card, the Card number, the PIN or the TIN or in any manner authorized by the Cardholder from the Bank or any other bank or financial institutions for debit to the Card Account.
- (xi) **'Charges'** means amounts payable by the Cardholder arising from the use of the Card or the Card number, the PIN or the TIN or under these Terms and Conditions and includes without limitation, the Annual Fee, the Application Fee, the Maintenance Fee, all Card Transactions, fees, additional expenses, damages, legal costs and disbursements, which will be debited to the Card Account and form part of the Current Balance.
- (xii) **'Credit Limit'** means the maximum debit balance (both aggregate and individual) permitted by the Bank for the Card Account for the Primary Card and the Supplementary Card, if any, and notified to the Primary Cardholder from time to time and includes any outstanding balance in the Service Account.

## من المهم أن تقرأ هذه الشروط والأحكام

بموجب توقيعك على البطاقة أو تفعيلها أو استخدامها، فإنك بذلك توافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام.

### ١- تعريفات

- (١) "الرسوم السنوية" تعني الرسوم الثابتة المستحقة الدفع من حامل البطاقة إلى البنك سنوياً مقابل الاستخدام المستمر للبطاقة وذلك حسب المبلغ الذي يحدده البنك من وقت لآخر.
- (٢) "رسوم الطلب" تعني رسوم الطلب التي تدفع مرة واحدة والتي تستحق من حامل البطاقة إلى البنك فيما يتعلق بالطلب بالإضافة إلى الرسوم الأخرى التي يتكبدها البنك للنظر في طلب حامل البطاقة للحصول على البطاقة والتي يجب بيانها في أول كشف حساب خاص بالبطاقة.
- (٣) "جهاز الصراف الآلي" يعني جهاز الصراف الآلي أو أي جهاز أو أداة تعمل بواسطة البطاقة سواء كانت خاصة بالبنك أو بأية بنوك أو مؤسسات مالية مشاركة أخرى تقبل بالبطاقة والتي يحددها البنك من وقت لآخر.
- (٤) "تسهيلات تحويل الرصيد" تعني التسهيلات المقدمة إلى حامل البطاقة لتحويل رصيده المستحق من بطاقة ماستر كارد أو بطاقة فيزا أخرى صادرة من أية مؤسسات مالية أخرى إلى حساب البطاقة.
- (٥) "البنك" يعني ستاندرد تشارترد بنك وخلفائه والأطراف المتنازل لهم من قبله.
- (٦) "حساب البطاقة" يعني الحساب المفتوح من قبل البنك لغرض قيد كافة المبالغ الدائنة والمدنية المستلمة أو المتكبدة بموجب البطاقات من جانب حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية، إن وجد، بموجب هذه الشروط والأحكام.
- (٧) "البطاقة" تعني بطاقة ماستر كارد أو بطاقة فيزا كما يقتضي الأمر والتي تصدر عن البنك لصالح حامل البطاقة ويشمل ذلك حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية (سواء كانت جديدة أو تم تجديدها أو استبدالها).
- (٨) "حامل البطاقة" يعني أي شخص يقوم البنك بإصدار بطاقة له تحمل اسمه ويشمل حامل البطاقة الرئيسية وأي حامل بطاقة إضافية.
- (٩) "عملية البطاقة" تعني شراء البضائع و/أو الخدمات أو المنافع أو الحجزات (بما في ذلك وبدون حصر أي حجز يقوم به حامل البطاقة بخصوص السفر بواسطة الطائرة أو السفينة أو القطار أو السيارة أو أية وسيلة نقل أخرى أو الإقامة في أي فندق أو أي نزل أو مكان سكن آخر أو أية وسيلة نقل أخرى أو أي استئجار، سواء كان للاستخدام من قبل حامل البطاقة أم لا) و/أو الحصول على سحبيات نقدية باستخدام البطاقة أو رقمها أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي أو بأية طريقة أخرى بما في ذلك وبدون حصر الطلبات أو الحجزات عن طريق البريد أو الهاتف أو الفاكس من قبل حامل البطاقة أو بتفويض منه بغض النظر عما إذا كانت قسيمة الشراء أو سحب نقدي أو أي إشعار أو نموذج آخر موقع عليه من قبل حامل البطاقة أم لا.
- (١٠) "السلفة النقدية" تعني أي مبلغ يتم الحصول عليه باستخدام البطاقة أو رقمها أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي أو بأية طريقة أخرى بموجب تفويض إلى حامل البطاقة من قبل البنك أو أية بنوك أو مؤسسات مالية أخرى للخصم من حساب البطاقة.
- (١١) "الرسوم" تعني المبالغ المستحقة من حامل البطاقة والتي تنشأ عن استخدام البطاقة أو رقمها أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي أو بموجب هذه الشروط والأحكام وبما في ذلك وبدون حصر الرسوم السنوية ورسوم الطلب ورسوم المحافظة على الحساب وكافة عمليات البطاقة والرسوم والمصاريف الإضافية والأضرار والتكاليف القانونية والنفقات التي سيتم قبيدها على حساب البطاقة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الرصيد الحالي.
- (١٢) "حد الائتمان" يعني الرصيد المدين الأقصى (الإجمالي والشخصي) الذي يسمح به البنك بالنسبة لحساب البطاقة بخصوص البطاقة الرئيسية والبطاقة الإضافية، إن وجدت، والذي يتم إخطار حامل البطاقة الرئيسية به من وقت لآخر ويشمل أي مبلغ مستحق في حساب الخدمة.

- (١٣) الرصيد الحالي يعني إجمالي الرصيد المدين (بما في ذلك كافة الرسوم التي سيتم قيدها على حساب البطاقة) المترصد على حساب البطاقة والمستحق السداد إلى البنك وفقاً لسجلات البنك في تاريخ إصدار كشف الحساب.
- (١٤) "وديعة الضمان" يعني المبلغ النقدي المودع لدى البنك كما يحدده البنك كضمان لتنفيذ حامل البطاقة لالتزاماته.
- (١٥) "درهم" يعني العملة الرسمية في الإمارات العربية المتحدة .
- (١٦) "الكفالة" تعني أية كفالة، إن وجدت، صادرة عن أي بنك مقبول لدى البنك لصالح ستاندر تشارترد وفق الشكل والمحتوى المقبولين لدى البنك وبالمبلغ الذي يحدده البنك وذلك كضمان لتنفيذ التزامات حامل البطاقة.
- (١٧) "التاجر" يعني أية هيئة اعتبارية أو شخص أو أية مؤسسة أخرى تقوم بتوريد البضائع و/أو تقديم الخدمات التي تقبل بالبطاقة أو برقمها كوسيلة دفع أو حجز من قبل حامل البطاقة.
- (١٨) "المبلغ الأدنى المستحق" يعني نسبة ٥% من الرصيد الحالي مع مراعاة المبلغ الأدنى الذي يحدده البنك أو كما هو مبين في دليل خدمات وأسعار البنك النافذة من وقت لآخر.
- (١٩) "رسوم المحافظة على الحساب" هي عبارة عن رسوم شهرية ثابتة للمحافظة على الحساب وفقاً لما يحدده البنك من وقت لآخر. وتنشأ هذه الرسوم نتيجة توافر والاستخدام المستمر للبطاقة والمنافع والامتيازات المتعلقة بها. حيث إن هذا المبلغ يكون مستحقاً من حامل البطاقة على أساس شهري ويحتفظ البنك بحقه بالتنازل عن الرسوم المحافظة على الحساب سواء بالكامل أو بجزء منها عن أي شهر ويكون هذا التنازل بناءً على سلطة البنك التقديرية المنفردة. وسوف تدفع وتظهر هذه الرسوم في كشف حساب البطاقة الشهري في حال قرر البنك عدم التنازل عن الرسوم المحافظة المتعلقة بالشهر ذي الصلة.
- (٢٠) "الشهر" يعني شهر ميلادي.
- (٢١) "تاريخ استحقاق الدفع" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي يتم فيه سداد الرصيد الحالي أو أي جزء منه أو المبلغ الأدنى المستحق إلى البنك.
- (٢٢) "رقم التعريف الشخصي" يعني فيما يتعلق بحامل البطاقة رقم التعريف الشخصي الصادر لصالح حامل البطاقة لتمكينه من استخدامها في جهاز الصراف الآلي.
- (٢٣) "البطاقة الرئيسية" تعني البطاقة الصادرة باسم حامل البطاقة الرئيسية.
- (٢٤) "حامل البطاقة الرئيسية" يعني أي شخص باستثناء حامل البطاقة الإضافية الذي تصدر لصالحه بطاقة رئيسية والذي يتم فتح حساب البطاقة لصالحه لدى البنك أولاً.
- (٢٥) "الضمان" يعني إما وديعة الضمان أو الكفالة.
- (٢٦) "كشف الحساب" يعني الكشف الشهري أو الدوري الذي يصدره البنك إلى حامل البطاقة والذي يبين تفاصيل عمليات البطاقة والرصيد الحالي المستحق إلى البنك والعمليات الأخرى فيما يتعلق بالبطاقة بخصوص فترة الكشف المحددة.
- (٢٧) "فترة الكشف" تعني أية فترة زمنية مكونة من شهر واحد أو أية فترة زمنية أخرى كما هو مبين في كشف الحساب.
- (٢٨) "دليل الخدمات والأسعار" يعني التوجيهات الصادرة عن البنك من وقت لآخر والتي تبين تفاصيل كافة الرسوم والأجور المسحقة إلى البنك بخصوص استخدام البطاقة.
- (٢٩) "حساب الخدمة" يعني حساب بلا فوائد وبلا أرباح يحتفظ به حامل البطاقة لدى البنك والذي يحول إليه أي مبلغ للرصيد الحالي والذي يكون مستحقاً وغير مدفوع بعد تاريخ استحقاق الدفع المعني من حساب البطاقة.
- (٣٠) "البطاقة الإضافية" تعني أية بطاقة بالإضافة إلى البطاقة الرئيسية والتي تصدر باسم أي حامل بطاقة إضافية.
- (٣١) "حامل البطاقة الإضافية" يعني الشخص الذي صدرت له بطاقة إضافية.
- (٣٢) "رقم التعريف الهاتفي" يعني فيما يتعلق بحامل البطاقة رقم التعريف الهاتفي الصادر له من أجل تمكينه من تنفيذ العمليات عبر الهاتف الذي يختلف عن رقم التعريف الشخصي المعروف أعلاه.
- (٣٣) "نظام الاستعلام الآلي بالهاتف طوال ٢٤ ساعة" يعني أي جهاز قادر على تقديم رد

- (xiii) 'Current Balance' means the total debit balance (inclusive of all Charges which shall be debited to the Card Account) outstanding on the Card Account payable to the Bank according to the Bank's records on the date the Statement of Account is issued.
- (xiv) 'Deposit' means the amount in cash placed with the Bank as specified by the Bank as security for the performance of the Cardholder's obligation.
- (xv) 'Dirham' means the lawful currency of the United Arab Emirates.
- (xvi) 'Guarantee' means a guarantee, if any, from a bank acceptable to the Bank in favour of the Bank and in form and substance acceptable to the Bank for an amount specified by the Bank, as security for the performance of the Cardholder's obligation.
- (xvii) 'Merchant' means any corporate entity, person or other establishment supplying goods and/or services who accepts the Card or the Card numbers as a mode of payment or reservation by the Cardholder.
- (xviii) 'Minimum Amount Due' is 5% of Current Balance subject to a minimum amount prescribed by the Bank or as set out in the Bank's service and price guide prevailing from time to time.
- (xix) 'Maintenance Fee' is the fixed monthly maintenance fee of such amount as is prescribed by the Bank from time to time, arising from the continued availability and usage of the Card as well as the benefits and privileges relating thereto, and is payable by the Cardholder on a monthly basis. The bank reserves the right to waive the maintenance fee in full or in part for any month, which waiver shall be provided by the Bank in its sole discretion. The fee will only be charged and appear in the monthly card statement in the event that the Bank decides not to waive the maintenance fee pertaining to the relevant month.
- (xx) 'Month' means calendar month.
- (xxi) 'Payment Due Date' means the date specified in the Statement of Account by which date, payment of the Current Balance or any part thereof or the Minimum Amount Due is to be made to the Bank.
- (xxii) 'Personal Identification Number' (PIN) means in relation to a Cardholder the PIN issued to the Cardholder to enable the Card to be used at an ATM.
- (xxiii) 'Primary Card' means the Card which is issued in the name of the Primary Cardholder.
- (xxiv) 'Primary Cardholder' means a person other than a Supplementary Cardholder who is issued a Primary Card and for whom the Card Account is first opened by the Bank.
- (xxv) 'Security' means either the Deposit or the Guarantee.
- (xxvi) 'Statement of Account' means the Bank's monthly or other periodic statement sent to the Cardholder showing particulars of the Card Transactions, Current Balance payable to the Bank and other transactional activities relating to the Card for a particular Statement Period.
- (xxvii) 'Statement Period' means the monthly or other periodic intervals indicated in the Statement of Account.
- (xxviii) 'Service & Price Guide' means the guidelines issued by the Bank from time to time which sets out the details of all fees and charges payable to the Bank for the usage of the Card.
- (xxix) 'Service Account' means the non-interest and non-profit bearing account which is maintained by the Bank for the Cardholder, into which any amount of the Current Balance which is due and unpaid after the relevant Payment Due Date, is transferred from the Card Account.
- (xxx) 'Supplementary Card' means a Card which is supplementary to the Primary Card and which is issued in the name of a Supplementary Cardholder.
- (xxxi) 'Supplementary Cardholder' means the person who has been issued a Supplementary Card.
- (xxxii) 'Telephone Identification Number' (TIN) means in relation to the Cardholder the TIN issued to the Cardholder in order to enable him to

صوتي على طلب حامل البطاقة للحصول على خدمات.

(٣٤) ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك فإن:

carry out transactions over phone as different from the PIN defined above.

(xxxiii) '24 hour Automated Phone Enquiries System' means any device, capable of providing voice response to a Cardholder's request for services.

(xxxiv) Unless the context requires otherwise:

- Words denoting one gender shall include all other genders;
- Words denoting the singular shall include the plural and vice versa;
- Words importing person shall include a sole proprietor, individual partnership firm, company, corporation or other natural or legal person whatsoever.

## 2. The Card

(i) The Card is and will be, at all times, the property of the Bank and must be surrendered to the Bank immediately upon request by the Bank or its duly authorized agent.

(ii) (a) The Card may be collected by the Cardholder or sent by post or courier to the address notified to the Bank by the Cardholder at the risk of the Cardholder.

(b) Upon receipt of the Card, the Cardholder shall sign the Card immediately and such signature and/or activation and/or the use of the Card will constitute binding and conclusive evidence of the confirmation of the Cardholder to be bound by these Terms and Conditions for which purpose the Primary Cardholder hereby appoints all Supplementary Cardholder(s) as his agent for this purpose, notwithstanding that the Bank is not notified of the Cardholder's receipt of the Card.

(iii) In the event the Cardholder does not wish to be bound by these Terms and Conditions, the Cardholder shall cut the Card in half and return both halves to the Bank and Clause 8 hereof shall henceforth be operative.

(iv) The Card is not transferable and will be used exclusively by the Cardholder. The Cardholder will not, under any circumstances whatsoever, allow the Card to be used by any other individual and/or disclose the PIN or the TIN to any third party. The Card may not be pledged by the Cardholder as Security for any purpose whatsoever.

(v) The Cardholder shall at all times ensure that the Card is kept in a safe place and will exercise every possible care to prevent the Card from being lost or stolen.

## 3. Use of the Card

(i) The Card may be used for Card Transactions:

- Within the Credit Limit notified by the Bank to the Cardholder, and
- Until the expiry date embossed on the face of the Card.

(ii) If a Cardholder loses or damages his Card or requires renewal, replacement or additional Cards, the Bank may at its discretion issue such Card or Cards as the Cardholder may require.

(iii) The Cardholder undertakes to act in good faith at all times in relation to all dealings with the Card and the Bank.

(iv) Notwithstanding that the Cardholder's Credit Limit has not been exhausted, the Bank shall be entitled to, at any time and without notice and without giving any reason and without liability towards the Cardholder, withdraw and restrict the Cardholder's right to use the Card or to refuse to authorize any Card Transaction.

(v) Certain purchases of goods or services, such as alcohol, dealing in pork and pork related products, gambling, pornography or other illegal activities, are prohibited under the principles of the Islamic Shariah. It is the Cardholder's responsibility to ensure that the Card is utilized for Card Transactions which are not contrary, offensive or repugnant to the principles of the Islamic Shariah. The Bank shall be entitled, without notice, to withdraw the Cardholder's right to use the Card or to refuse to authorize any Card Transaction in the event that the Cardholder fails to comply with this provision.

(vi) The Bank may, at the request of the Cardholder and at the sole

(أ) الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين تشمل الجنس الآخر؛

(ب) الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح؛

(ج) الكلمات التي تشير إلى شخص تشمل أية مؤسسة فردية أو شراكة أو مؤسسة أو شركة أو أي شخص طبيعي أو قانوني مهما كان نوعه.

## ٢- البطاقة

(١) تعتبر البطاقة وتبقى في كافة الأوقات ملكاً للبنك ويجب إعادتها إلى البنك فوراً عند طلب البنك أو وكيله المفوض أصولاً.

(٢) (أ) يمكن استلام البطاقة شخصياً من قبل حامل البطاقة أو يمكن إرسالها عن طريق البريد أو خدمة البريد السريع على العنوان الذي يحدده حامل البطاقة للبنك بموجب إخطار وذلك على مسؤولية حامل البطاقة.

(ب) عند استلام البطاقة، يجب على حامل البطاقة التوقيع عليها على الفور ويشكل ذلك التوقيع على البطاقة و/أو تفعيلها و/أو استخدامها دليلاً ملزماً وقطعياً على تأكيد حامل البطاقة على التزامه بهذه الشروط والأحكام ولهذا الغرض يعين حامل البطاقة الرئيسي بموجب هذه الشروط والأحكام حامل البطاقة الإضافية (حامل البطاقات الإضافية) كوكيل/ وكلاء له لهذا الغرض على الرغم من عدم إخطار البنك باستلام البطاقة من قبل حامل البطاقة.

(٣) في حالة عدم رغبة حامل البطاقة في التقييد بهذه الشروط والأحكام، يلتزم حامل البطاقة بقصها إلى نصفين وإعادة كلا النصفين إلى البنك وبالتالي تسري المادة ٨ من هذه الشروط والأحكام اعتباراً من ذلك.

(٤) البطاقة غير قابلة للتحويل وسيتم استخدامها من قبل حاملها حصرياً. ومهما كانت الظروف، لن يسمح حامل البطاقة باستخدامها من قبل أي شخص آخر و/أو الكشف عن رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف بالهاتف إلى أي طرف ثالث. ولا يجوز لحامل البطاقة رهنها كضمان لأي غرض مهما كان.

(٥) يلتزم حامل البطاقة بالتأكد في كافة الأوقات من المحافظة على البطاقة في مكان آمن وبذل كل عناية ممكنة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة.

## ٣- استخدام البطاقة

(١) يمكن استخدام البطاقة لعمليات البطاقة.

(أ) ضمن حد الائتمان الذي يحدده البنك لحامل البطاقة بموجب إخطار؛ و

(ب) حتى تاريخ الانتهاء المبين على وجه البطاقة.

(٢) إذا فقد حامل البطاقة بطاقته أو إذا تسبب في تلفها أو إذا تطلب الأمر تجديدها أو استبدالها أو الحصول على بطاقة إضافية، يمكن أن يقوم البنك وفق خياره الخاص بإصدار تلك البطاقة أو البطاقات بناء على طلب حامل البطاقة.

(٣) يتعهد حامل البطاقة بالنصرف بنية حسنة في كافة الأوقات فيما يتعلق بالتعامل بالبطاقة وبالتعامل مع البنك.

(٤) على الرغم من عدم تجاوز حامل البطاقة لحد الائتمان، يحق للبنك في أي وقت من الأوقات وبدون توجيه إشعار مسبق وبدون تقديم أية مبررات وبدون تحمل أية مسؤولية تجاه حامل البطاقة سحب وتقييد حق حامل البطاقة في استخدامها أو رفض التصريح بأية عملية على البطاقة.

(٥) تعتبر عملية شراء معينة للسلع أو الخدمات مثل الكحول أو التعامل في لحم الخنزير والمنتجات المتعلقة بلحم الخنزير أو المقامرة أو المنشورات والصور الإباحية أو الأنشطة غير القانونية الأخرى مضطرة بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتحمل حامل البطاقة مسؤولية التأكد من استخدام البطاقة في عمليات لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية أو لا تعتبر مسيئة لها أو تتعارض معها. ويحق للبنك بدون توجيه إشعار مسبق بإلغاء حق حامل البطاقة في استخدامها أو رفض التفويض بإجراء أية عملية بطاقة في حالة عدم تقييد حامل البطاقة بهذا الشرط.

(٦) يجوز للبنك تقديم تسهيلات تحويل رصيد إلى حامل البطاقة بناء على طلب حامل

البطاقة وذلك وفق خيار البنك المنفرد.

(٧) يجوز لحامل البطاقة استخدام تسهيلات تحويل الرصيد مرة واحدة فقط خلال كامل مدة سريان البطاقة. ويخضع أي مبلغ يتم تحويله وفقاً لتسهيلات تحويل الرصيد إلى هذه الشروط والأحكام وإلى مبادئ الشريعة الإسلامية.

#### ٤- السلفة النقدية

يمكن لحامل البطاقة الحصول على سلفة نقدية مع مراعاة توفر رصيد كافي وقبول البنك بتقديمها من وقت لآخر وفق خياره المطلق من خلال الأساليب التالية:

(٨) تقديم البطاقة في أي مكتب تابع للبنك أو في أي مكتب تابع لأية مؤسسة مالية عضو في فيزا إنترناشيونال أو ماستر كارد بالإضافة إلى إثبات شخصيته ومع الالتزام بتوقيع حامل البطاقة على سجلات العمليات الضرورية أو المستندات المطلوبة الأخرى.

(٩) استخدام البطاقة في أي جهاز صرف آلي تابع للبنك أو تابع لأية مؤسسة مالية أخرى أبرم البنك اتفاقية معها لاستخدام أجهزة الصراف الآلي لدى البنك أو المؤسسة المذكورة وفي تلك الحالة يخضع مبلغ كل سلفة إلى حد السحب اليومي النافذ المخصص لجهاز الصراف الآلي.

(١٠) يقدم البنك رقم تعريف شخصي للاستخدام عند استعمال البطاقة عند إجراء أية عملية بواسطة جهاز صرف آلي.

(١١) لا يجوز لحامل البطاقة الكشف عن رقم التعريف السري إلى أي شخص آخر مهما كانت الظروف.

(١٢) يعتبر سجل البنك الخاص بأية عمليات تنفذ باستخدام رقم التعريف الشخصي ملزماً لحامل البطاقة من حيث نتائجها.

(١٣) في حالة حصول حامل البطاقة على أية سلفة نقدية، تستحق رسوم عمليات ثابتة على كل سلفة نقدية وتقيد هذه الرسوم على حساب البطاقة هذه بالمبلغ الذي يحدده البنك من وقت لآخر. ويجوز أن يعدل البنك من وقت لآخر مبلغ رسوم العمليات المستحقة من حامل البطاقة.

#### ٥- الدفع

إن تفاصيل كافة الأجور والرسوم المشار إليها في هذا القسم مبيّنة في دليل الخدمات والأسعار المرفق. يمكن تعديل دليل الخدمات والأسعار المذكور من وقت لآخر عادة بتوجيه إشعار مسبق إلى حامل البطاقة.

(١٤) يوافق حامل البطاقة على أن يدفع إلى البنك بناء على طلب البنك رسوماً سنوية كما يحددها البنك بالنسبة لكل بطاقة رئيسية وكل بطاقة إضافية عند إصدارها أو تجديدها.

(١٥) يوافق حامل البطاقة على دفع المبلغ الإجمالي لكافة الرسوم والرصيد الحالي كما هو مبين في كشف الحساب والتي تكون مستحقة ومتوجبة السداد بالكامل في موعد أقصاه تاريخ استحقاق الدفع.

(١٦) يجوز أن يختار حامل البطاقة عدم تسديد الرصيد الحالي بالكامل وفي تلك الحالة يجب على حامل البطاقة تسديد المبلغ الأدنى المستحق في موعد أقصاه تاريخ استحقاق الدفع. وإذا كان الرصيد الحالي أقل من المبلغ الأدنى المستحق، يصبح الرصيد الحالي مستحقاً بشكل كامل. إلا أنه في حالة عدم سداد المبلغ الأدنى المستحق بحلول تاريخ استحقاق الدفع أو سداده بشكل جزئي فقط، يضاف المبلغ غير المدفوع إلى المبلغ الأدنى المستحق في كشف الحساب التالي.

(١٧) يحول أي جزء من الرصيد الحالي الذي لم يسدد في تاريخ استحقاق الدفع إلى حساب الخدمة تلقائياً في يوم العمل التالي مباشرة بالنسبة لكل تاريخ استحقاق دفع أو في أي وقت آخر يقرره البنك وفق خياره المنفرد. ويجب أخذ الرصيد المستحق المتبقي في حساب الخدمة في نهاية كل فترة كشف نافذة بعين الاعتبار في عملية الحساب وبشكل جزءاً لا يتجزأ من الرصيد الحالي المستحق من حامل البطاقة في تاريخ استحقاق الدفع التالي ويتوجب بيانه في كشف الحساب التالي وفقاً لذلك.

discretion of the Bank, make the Balance Transfer Facility available to the Cardholder.

(vii) The Cardholder may only utilise the Balance Transfer Facility once during the entire duration of the Card. Any amount transferred pursuant to the Balance Transfer Facility shall be subject to these Terms and Conditions and the principles of the Islamic Shariah.

#### 4. Cash Advance

The Cardholder may obtain Cash Advance subject to availability of adequate credit and as may be acceptable to the Bank from time to time at its absolute discretion by the following means:

(i) Presenting the Card at any office of the Bank or of any member institution of VISA International or MasterCard together with evidence of his identity and subject to the Cardholder's signature the necessary transaction records or other requisite documentation.

(ii) Use of the Card on any ATM of the Bank or of any other bank or institution with whom the Bank has an Agreement for the use of the ATM of the said bank or institution in which case the amount of each advance will be further subject to the applicable daily withdrawal limit allocated to such ATM.

(iii) The Bank will provide a PIN to be used in conjunction with the Card when effecting a transaction at an ATM.

(iv) The Cardholder may under no circumstances whatsoever disclose the PIN to any other person.

(v) The Bank's record of any transaction effected in conjunction with a PIN shall be binding on the Cardholder as to its consequence.

(vi) In the event the Cardholder obtains any Cash Advance, a fixed transaction fee shall be payable on each Cash Advance and charged to the Card Account at the amount prescribed by the Bank from time to time. The Bank may from time to time, vary the amount of the transaction fees payable by the Cardholder.

#### 5. Payment

Details of all fees and charges referred to in this section are listed in the accompanying Service & Price Guide. This Service & Price Guide may be amended from time to time usually giving advance notice to the Cardholder.

(i) The Cardholder agrees to pay to the Bank upon the request of the Bank an Annual Fee as prescribed by the Bank for each Primary Card and Supplementary Card when issued or renewed.

(ii) The Cardholder agrees to pay the total amount of all Charges and the Current Balance described in the Statement of Account which is due in full and payable not later than the Payment Due Date.

(iii) The Cardholder may choose not to settle the Current Balance in full, in which case the Cardholder must pay the Minimum Amount Due no later than the Payment Due Date. If the Current Balance is less than the Minimum Amount Due, then the entire Current Balance shall become fully due. However, if the Minimum Amount Due is not paid by the Payment Due Date or only partly paid, then the unpaid amount will be added to the next Statement of Account's Minimum Amount Due.

(iv) Any portion of the Current Balance remaining unpaid as at the Payment Due Date, shall, on the working day immediately following each Payment Due Date or at such later time as may be determined by the Bank in its sole discretion, be automatically transferred to the Service Account. The outstanding balance remaining in the Service Account at the end of each applicable Statement Period shall be taken into account in the calculation, and shall form part of the Current Balance payable by the Cardholder in the next subsequent Payment Due Date and shall be reflected in the next Statement of Account accordingly.

(v) The Cardholder shall and undertakes to stay within the prescribed Credit Limit assigned by the Bank unless prior approval in writing to exceed this limit is obtained by the Cardholder from the Bank and further undertakes to effect no purchases or transactions which may



- cause the aggregate outstanding balance under all such purchases and transactions to exceed such Credit Limit. If in contravention of this provision, the Cardholder exceeds the Credit Limit, then the Cardholder must pay the amount exceeding the Credit Limit in full, the Minimum Amount Due and an overlimit Charge (as per the Service & Price Guide). For the avoidance of doubt, any outstanding balance in the Service Account shall constitute part of the Credit Limit.
- (vi) If the Cardholder fails to pay the Minimum Amount Due by the Payment Due Date, a late payment charge will be levied, calculated on the estimated direct costs which shall be incurred by the Bank as a result of such late payment. Any amounts of the late payment charges which is in excess of the actual direct costs incurred shall be donated to a charitable cause approved by the Bank's shariah supervisory committee / shariah adviser.
- (vii) In consideration of the continued availability and usage of the Card and access to the benefits and privileges relating thereto, the Cardholder shall, on each Payment Due Date, pay to the Bank a Monthly Maintenance Fee. However, the bank reserves the right to waive the maintenance fee in full or in part for any month, which waiver shall be provided by the Bank in its sole discretion. The fee will only be charged and appear in the monthly card statement in the event that the Bank decides not to waive the maintenance fee pertaining to the relevant month.
- (viii) All payments received by the Bank from the Cardholder may be applied in the following order of payment or such other order of priority as the Bank may think fit:
- (a) All legal and other enforcement costs and fees incurred by the Bank in the preservation and maintenance of its rights under these Terms and Conditions and the Security.
- (b) All unpaid Maintenance Fees, Annual Fees, other Charges, fees, Cash Advance fees, and other costs shown on any current Statement of Account.
- (c) The total previous balance of all unpaid Card Transactions shown on the current Statement of Account.
- (d) All balances of the Service Account.
- (e) The total current balance of all unpaid Card Transactions shown on the current Statement of Account.
- (f) All fees, Cash Advances, Charges and Card Transactions not yet shown on the current Statement of Account.
- (ix) The Bank shall be entitled at its sole discretion to vary the amount or method of calculation of the Annual Fees, Maintenance Fees, handling charges, the specified Minimum Amount Due, and/or late payment charges or any other charges.
- (x) The Bank reserves the right to revise and/or introduce new Charges by forwarding a revised Service & Price Guide to the Cardholder one month prior to the intended application of these revised and/or new Charges. In the event that the Cardholder does not wish to be bound by such revised or new Charges, the Cardholder shall, within seven days of being notified of the new Charges, cut the Card in half and return both halves to the Bank. In such event the provisions of Clause 8 shall become applicable.
- (xi) All payments made by the Cardholder shall be in the billing currency of the Card Account. If payment is made in any other currency, the Cardholder shall pay the Bank all exchange, commission and other charges or losses charged or incurred by the Bank in converting such payment to the billing currency. Such conversion shall be effected at such rate of exchange as may be conclusively determined by the Bank at the date of entry into the Card Account. Any payment made by the Cardholder in the billing currency of the Card Account will be credited to the Card Account only on the date of the Bank's posting of the funds into the Card Account in Dubai and where payment is received in any other currency other than the billing currency, such

- (٥) يلتزم حامل البطاقة ويتعهد بالبقاء ضمن حد الائتمان المحدد له من قبل البنك ما لم يحصل على موافقة خطية مسبقة يتجاوز هذا الحد من البنك، كما يتعهد بعدم إجراء أية عمليات شراء أو تعاملات يمكن أن تجعل إجمالي الرصيد المستحق نتيجة تلك المشتريات والتعاملات يتجاوز حد الائتمان المذكور. أما إذا تجاوز حامل البطاقة حد الائتمان بما يخالف هذا الشرط، يجب على حامل البطاقة أن يدفع المبلغ الذي يتجاوز حد الائتمان بالكامل والمبلغ الأدنى المستحق وأية رسوم تجاوز حد الائتمان (حسب دليل الخدمات والأسعار). وتجنباً للشك، يعتبر أي رصيد مستحق في حساب الخدمات جزءاً لا يتجزأ من حد الائتمان.
- (٦) في حالة عدم تمكن حامل البطاقة من دفع المبلغ الأدنى المستحق بحلول تاريخ استحقاق الدفع، سيتم فرض رسم تأخر في الدفع محسوباً وفق التكاليف المباشرة المقدرة التي يتكبدها البنك نتيجة التأخر في الدفع. وتتمتع أية مبالغ رسوم تأخر في الدفع والتي تزيد عن التكاليف المباشرة الفعلية إلى جمعيات خيرية معتمدة من قبل مجلس الإشراف الشرعي/المستشار الشرعي للبنك.
- (٧) ونظراً للتوفر والاستخدام الدائمين للبطاقة والوصول إلى المزايا والامتيازات المتعلقة بها، يتعين على حامل البطاقة، في كل تاريخ استحقاق للدفع، دفع رسوم المحافظة على الحساب الشهرية للبنك. ومع ذلك، يحتفظ البنك بحق التنازل عن رسوم المحافظة على الحساب بكامل أو جزء منها عن أي شهر، ويتم تقديم هذا التنازل من قبل البنك بسلطته المنفردة. وسوف يتم دفع الرسوم وتظهر في كشف حساب البطاقة الشهري فقط في حال قرر البنك عدم التنازل عن رسوم المحافظة على الحساب المتعلقة بالشهر ذي الصلة.
- (٨) يجوز استخدام كافة الدفعات التي يستلمها البنك من حامل البطاقة وفق الترتيب التالي للساد ووفق أي ترتيب أولوية آخر كما يراه البنك مناسباً:
- (أ) كافة التكاليف والأتعاب القانونية وتكاليف التنفيذ الأخرى التي يتحملها البنك للمحافظة على حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام وبموجب وديعة الضمان.
- (ب) كافة رسوم المحافظة على الحساب والرسوم والأجور الأخرى والسلفيات النقدية والتكاليف الأخرى غير المدفوعة كما هو مبين في أي كشف حساب سابق.
- (ج) كافة رسوم المحافظة على الحساب والرسوم والأجور الأخرى والسلفيات النقدية والتكاليف الأخرى غير المدفوعة كما هو مبين في كشف الحساب الحالي.
- (د) كافة عمليات البطاقة غير المدفوعة المبينة في أي كشف حساب سابق.
- (هـ) كافة رسوم المحافظة على الحساب والرسوم والأجور الأخرى والسلفيات النقدية وعمليات البطاقة غير المبينة حتى تاريخه في كشف الحساب الحالي.
- (٩) يحق للبنك وفق خياره المنفرد أن يقوم بتعديل مبلغ أو طريقة احتساب الرسوم السنوية و/أو رسوم المحافظة على الحساب و/أو رسوم التعامل و/أو المبلغ الأدنى المستحق المحدد و/أو رسوم التأخر في الدفع أو أية رسوم أخرى.
- (١٠) يحتفظ البنك بالحق في تعديل الرسوم و/أو إدخال رسوم جديدة. ويجب توجيه إشعار خطي من البنك إلى حامل البطاقة بخصوص أي تعديل مماثل قبل تاريخ سريان هذه الرسوم المعدلة و/أو الجديدة. وفي حالة عدم رغبة حامل البطاقة بالالتزام بتلك الرسوم المعدلة أو الجديدة، يلتزم حامل البطاقة بالقيام خلال ٧ أيام من تاريخ إخطاره بالرسوم الجديدة بقص البطاقة إلى تصفيين وإعادة كلا التصفيين إلى البنك. تسري في تلك الحالة أحكام المادة ٨.
- (١١) يجب أن تكون كافة المبالغ التي يسدها حامل البطاقة بعملة الفواتير الخاصة بحساب البطاقة. في حالة الدفع بأي عملة أخرى، يلتزم حامل البطاقة بأن يدفع إلى البنك كافة عمولات ورسوم الصرف الأخرى أو الخسائر التي يتقاضاها البنك أو يتكبدها لتحويل عملة الدفعة المسددة إلى عملة الفواتير. وتجري عمليات الصرف وفق سعر الصرف الذي يحدده البنك حصرياً في تاريخ قيد الدفعة في حساب البطاقة. وتضاف أية دفعة مسددة من قبل حامل البطاقة بعملة الفواتير الخاصة بحساب البطاقة إلى الحساب المذكور فقط اعتباراً من تاريخ قيام البنك بإيداع المبالغ في حساب البطاقة في دبي وفي حالة استلام الدفعة بأي عملة غير عملة الفواتير، تضاف تلك الدفعة إلى حساب البطاقة بعد تاريخ تحويل تلك الدفعة إلى عملة الفواتير أو عند

- استلام المبالغ المعنية من قبل البنك في دبي وإيداعها في حساب البطاقة.
- (١٢) يستحق سداد رسم التعامل كما يحدده البنك من حامل البطاقة إلى البنك على الفور بناء على طلب مقدم إلى البنك لإصدار بطاقة بديلة. ويستحق سداد الرسوم الإضافية التي يحددها البنك من حامل البطاقة إلى البنك على الفور بناء على طلب مقدم إلى البنك لتقديم نسخ من قسيمة البيع/ قسيمة السلفة النقدية وأية خدمات أخرى يمكن أن يقدمها البنك من وقت لآخر.
- (١٣) بدون المساس بحقوق البنك في أي وقت من الأوقات في اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة، يجوز أن يتقاضى البنك رسوماً عن أية شيكات مرتجعة بدون دفع والمسحوبة من قبل حامل البطاقة وفاء للمبلغ المستحق بشكل كامل أو جزئي.
- (١٤) يوافق حامل البطاقة صراحة بموجب هذه الشروط والأحكام على أنه في حالة استحقاق أية مبالغ من حامل البطاقة إلى البنك في أي وقت من الأوقات بموجب حساب البطاقة أو إذا أصبح حامل البطاقة مسؤولاً تجاه البنك بخصوص أي حساب مصرفي أو أي حساب آخر سواء كان حساباً جارياً أو غير ذلك بأي شكل من الأشكال أو في حالة إخلال حامل البطاقة بأحكام تلك الحسابات أو بأية تسهيلات مصرفية أخرى يمنحها البنك إلى حامل البطاقة، يصبح كامل الرصيد المستحق في حساب حامل البطاقة مستحقاً ومتوجب الدفع على الفور في تلك الحالة وتسري أحكام المادة ٨ من هذه الشروط والأحكام. وعند حدوث أي من الحالات المذكورة في هذه المادة، يحق للبنك رفع دعوى قضائية واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الأخرى لتحصيل حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام وبموجب ودیعة الضمان من أجل استرداد تلك المبالغ المستحقة وغير المدفوعة من حامل البطاقة.
- (١٥) يعتبر إيداع أي شيك للحصول مقبولاً ولن تكون عوانده متوفرة حتى تاريخ مقاصة الشيك وسداد العوائد المذكورة من البنك الدافع إلى بنك ستاندرد تشارترد. ولا تعتبر أية إيداعات نقدية على أنه تم استلامها من قبل البنك إلا عند إضافتها إلى حساب البطاقة.
- (١٦) يجوز أن يطلب البنك في أي وقت من الأوقات أن يقوم حامل البطاقة بإيداع شيك غير مؤرخ و/أو رهن ضمان نقدي لصالح البنك بالمبلغ الذي يحدده البنك حتى في حالة عدم طلب مثل هذا الشيك عند إصدار البطاقة لصالح حاملها. وفي مثل هذه الحالة يعتبر حامل البطاقة على أنه فوض البنك بوضع التاريخ على الشيك واتخاذ الإجراءات الأخرى الضرورية لاستكمال الشيك المذكور وتقديمه للدفع في التاريخ المبين فيه مقابل أي مبلغ مستحق إلى البنك.
- (١٧) يلتزم البنك بتقديم كشف حساب إلى حامل البطاقة كل شهر أو في فواصل زمنية نظامية أخرى كما يعتبره البنك مناسباً. في حالة عدم استلام حامل البطاقة كشف حساب بخصوص أية فترة كشف، يتوجب على حامل البطاقة إخطار البنك وطلب الحصول على نسخة من كشف الحساب بخصوص فترة الكشف المعنية. لن يفسر حامل البطاقة عدم استلام كشف الحساب على أنه سبب كاف لعدم دفع المستحقات في الوقت المطلوب.
- (١٨) يقوم البنك بإضافة أي مبلغ مسترجع إلى حساب البطاقة فقط عند استلام إشعار دائن صادر أصولاً من المؤسسة العضو.
- (١٩) من المفترض صحة كافة القيود في كشف الحساب ما لم ينازع حامل البطاقة في صحة تلك القيود خلال ٣٠ يوماً من تاريخ كشف الحساب وإثبات عدم صحة تلك القيود. وإذا ثبت أن عملية البطاقة المتنازع عليها صحيحة، يلتزم حامل البطاقة بدفع المبلغ المبين في عملية البطاقة المعنية بالإضافة إلى أية رسوم يتكبدها البنك للتحقيق في عملية البطاقة المتنازع عليها. وبدون المساس بما سبق ذكره، يلتزم حامل البطاقة بإبلاغ البنك على الفور في حالة الاشتباه بوجود أي نشاط احتيالي أو غير قانوني أو مشبوه بخصوص البطاقة ويحق للبنك تعليق استخدام البطاقة بشكل مؤقت عند استلام مثل ذلك البلاغ حتى تاريخ تقديم إشعار آخر إلى حامل البطاقة.
- (٢٠) يشكّل سداد حامل البطاقة لأي مبلغ إلى البنك بخصوص أي كشف حساب دليلاً ملزماً وقطعياً على قبول حامل البطاقة بالقيود المبينة في كشف الحساب.

#### ٦- البطاقة الإضافية

- (١) يجوز أن يقوم البنك وفق خياره المطلق بإصدار بطاقة إضافية إلى أي شخص يحدده

payment shall be credited after the date when such payment is converted to the billing currency or when relevant funds have been received for value by the Bank in Dubai and posted to the Card Account.

- (xii) A handling charge as prescribed by the Bank is payable by the Cardholder to the Bank immediately upon a request to the Bank to issue a replacement Card. Additional Charges as prescribed by the Bank are payable by the Cardholder to the Bank immediately upon the request to the Bank for the provision of copies of sales voucher/Cash Advance slip and any further services the Bank may provide from time to time.
- (xiii) Without prejudice to the Bank's rights at any time to take the appropriate legal action, the Bank may charge fees for any returned unpaid cheques drawn by the Cardholder in full or partial payment of the outstanding amount.
- (xiv) The Cardholder hereby expressly agrees that if any sums shall be due from the Cardholder to the Bank at any time under the Card Account, or the Cardholder shall be liable to the Bank on any banking account or any other account, current or otherwise, in any manner or if default is made by the Cardholder in the provisions of such accounts or in any other banking facilities granted by the Bank to the Cardholder, then and in such event, the whole outstanding balance on the Cardholder's account shall become immediately due and payable and the provisions of clause 8 hereof shall be applicable. Upon the occurrence of any of the events mentioned in clause, the Bank shall be entitled to institute all legal and necessary other action to enforce its rights under these Terms and Conditions and the Security in order to recover such sums which are due and unpaid from the Cardholder.
- (xv) Any cheque deposit shall be acceptable for collection and the proceeds shall not be available until the cheque has been cleared and the proceeds paid to the Bank by the paying bank. Any cash deposits may only be regarded as having been received by the Bank upon crediting the same to the Card Account.
- (xvi) The Bank may at any time demand that the Cardholder deposits an undated cheque and/or pledge a cash collateral in favour of the Bank for the amount which the Bank may require even when such a cheque was not demanded when the Card was issued to the Cardholder. The Cardholder, in such an eventuality, will be deemed to have authorized the Bank to insert the on the date the cheque and take other measures necessary to complete said cheque and to present it for payment on the inserted date against any amount due to the Bank.
- (xvii) The Bank shall deliver a Statement of Account to the Cardholder each month or at such other regular intervals as deemed fit by the Bank. If the Cardholder does not receive the Statement of Account for any Statement Period, he should notify the Bank and request a copy of the Statement of Account for the particular Statement Period. Non receipt of Statement of Account shall not be construed by the Cardholder to be sufficient reason for non payment of dues in time.
- (xviii) The Bank will credit the Card Account with the amount of any refund only upon receipt of a properly issued credit voucher from the member establishment.
- (xix) All entries in the Statement of Account shall be presumed correct unless the Cardholder disputes such entries within 30 days from the Statement of Account and proves such entry to be incorrect. If the disputed Card Transaction turns out to be genuine, the Cardholder shall pay the amount set out in the relevant Card Transaction together with any fees incurred by the Bank in the investigation of such disputed Card Transaction. Without prejudice to the foregoing, the Cardholder shall immediately report to the Bank if it suspects any fraudulent, illegal or suspicious activity with regard to the Card and the Bank shall, upon receipt of such report, be entitled to temporarily suspend the usage of the Card until further notification to the Cardholder.

(xx) The payment by the Cardholder of any sum to the Bank in respect of any Statement of Account shall constitute binding and conclusive evidence of the acceptance by the Cardholder of the entries shown on that Statement of Account.

## 6. Supplementary Card

- (i) The Bank may in its absolute discretion issue a Supplementary Card to a person nominated by the Cardholder and approved by the Bank. The issue of the Supplementary Card(s) shall be subject to such Terms and Conditions which the Bank may deem necessary.
- (ii) The Terms and Conditions applicable herein to the Primary Cardholder shall apply mutatis mutandis (i.e. with the necessary changes) to the Supplementary Cardholder. Every Supplementary Cardholder shall be jointly and severally liable with the Primary Cardholder for costs, for all goods, services, Cash Advances obtained and all transactions generated by the use of the Primary as well as the Supplementary Card.
- (iii) The Credit Limit assigned to the Primary Cardholder is inclusive of the Credit Limit of the Supplementary Cardholder and the Primary Cardholder and the Supplementary Cardholder shall not permit the total of the Charges incurred through their respective Cards to exceed the said Credit Limit.
- (iv) The validity of the Supplementary Card is dependent on the validity of the Primary Card. The termination of the Supplementary Card or Supplementary Cardholder's Agreement with the Bank for whatever reason shall not terminate the Primary Card or the Primary Cardholder's Agreement with the Bank.
- (v) The undertakings, liabilities and the obligations of the Primary Cardholder and the Supplementary Cardholder to the Bank and the Bank's rights herein shall not be affected in any way by any dispute or counterclaim which the Primary Cardholder and the Supplementary Cardholder may have against each other.
- (vi) The Primary Cardholder shall indemnify the Bank against any loss, damage, liability, costs and expenses whether legal or otherwise incurred by the Bank by reason of any legal disability or incapacity of the Supplementary Cardholder or any breach of these Terms and Conditions by the Supplementary Cardholder.

## 7. Loss of Card and PIN

- (i) The Bank may issue a PIN for the Cardholder for use at any ATM which will accept the Card and the Cardholder agrees that the PIN may be sent by post to the Cardholder at his risk.
- (ii) The Cardholder shall be fully liable for all Card Transactions made with the PIN whether with or without the knowledge of the Cardholder.
- (iii) The Cardholder shall use all reasonable precautions to prevent the loss or theft of the Card and shall not disclose the PIN to any party.
- (iv) In the event that the Card is lost or stolen or the PIN is disclosed to any other party, the Cardholder shall immediately report the same together with the particulars thereof to the Bank and shall, in the case of loss, theft or disclosure of the PIN, file a police report at the nearest police station where such loss or theft or disclosure occurred or was discovered. In such circumstances, the Bank shall be entitled to temporarily suspend the use of the Card until further notice to the Cardholder.
- (v) The Cardholder shall be and remain fully liable to make payment to the Bank for any debit to the Card Account arising from any Card Transactions, goods or services supplied by the Merchants, Cash Advances or ATM transactions effected through the use of the Card by any person whether with or without knowledge of the Cardholder and irrespective of whether they were authorised by the Cardholder or not.
- (vi) The Bank may at its absolute discretion issue a replacement for any lost or stolen Card or a new PIN on these Terms and Conditions or such other terms and conditions that the Bank may deem fit.
- (vii) In the event that the lost or stolen Card is recovered by the Cardholder, he shall immediately return the same cut in half to the Bank without

حامل البطاقة بشرط موافقة البنك عليه. ويخضع إصدار البطاقة (البطاقات) الإضافية للشروط والأحكام التي يعتبرها البنك ضرورية.

- (٢) تسري الشروط والأحكام النافذة على حامل البطاقة الرئيسية بعد إجراء كافة التغييرات الضرورية، على حامل البطاقة الإضافية. ويعتبر كل حامل بطاقة إضافية مسؤولاً بشكل مشترك ومنفرد مع حامل البطاقة الرئيسية بخصوص التكاليف وكافة السلع والخدمات والسلفيات النقدية التي يتم الحصول عليها وكافة العمليات الناتجة عن استخدام البطاقة الرئيسية بالإضافة إلى البطاقة الإضافية.
- (٣) يشمل حد الائتمان المخصص لحامل البطاقة الرئيسية حد الائتمان لحامل البطاقة الإضافية ومن غير المسموح به بالنسبة لحامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية جعل إجمالي الرسوم المتكبدة من خلال بطاقتهم تتجاوز حد الائتمان المذكور.
- (٤) يعتمد نفاذ البطاقة الإضافية على نفاذ البطاقة الرئيسية. ولن يؤدي إنهاء البطاقة الإضافية أو اتفاقية حامل البطاقة الإضافية مع البنك لأي سبب كان إلى إنهاء البطاقة الرئيسية أو اتفاقية حامل البطاقة الرئيسية مع البنك.
- (٥) لن تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية تجاه البنك وحقوق البنك بموجب هذه الشروط والأحكام بأي شكل من الأشكال بأي نزاع أو مطالبة متقابلة والتي يملك حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية الحق في تقديمها ضد بعضها البعض.
- (٦) يلتزم حامل البطاقة الرئيسية بتعويض البنك ضد أية خسائر أو أضرار أو التزامات أو تكاليف أو مصاريف سواء كانت قانونية أو غيرها والتي يتكبدها البنك بسبب فقدان الأهلية القانونية أو حرمان مالك البطاقة الإضافية منها أو بسبب أي إخلال بهذه الشروط والأحكام من جانب حامل البطاقة الإضافية.
- ٧- ضياع البطاقة ورقم التعريف الشخصي
- (١) يجوز للبنك أن يصدر رقم تعريف شخصي لحامل البطاقة لاستخدامه في أي جهاز صرف آلي سيقبل البطاقة ويوافق حامل البطاقة على أنه يجوز إرسال رقم التعريف الشخصي إليه بواسطة البريد وعلى مسؤوليته.
- (٢) يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن كافة عمليات البطاقة التي تتم برقم التعريف الشخصي سواء يعلم حامل البطاقة أو بدون علمه.
- (٣) يلتزم حامل البطاقة باتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لمنع ضياع أو سرقة البطاقة ويلتزم بعدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف.
- (٤) في حالة ضياع أو سرقة البطاقة أو كشف رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف آخر، يلتزم حامل البطاقة فوراً بإبلاغ البنك بذلك مع تزويده بتفاصيل ذلك، ويلتزم حامل البطاقة في حالة ضياع رقم التعريف الشخصي أو سرقة أو الكشف عنه بإبلاغ الشرطة في أقرب مخفر إلى المكان حيث حدث ضياع البطاقة أو سرقتها أو تم الكشف عن رقم التعريف الشخصي أو تم اكتشافه. وفي تلك الحالات، يحق للبنك إيقاف استخدام البطاقة بشكل مؤقت حتى إشعار آخر إلى حامل البطاقة.
- (٥) يعتبر حامل البطاقة ويبقى مسؤولاً بشكل تام عن تسديد أي دين إلى البنك بخصوص حساب البطاقة نتيجة أي عملية بطاقة أو بضاعة أو خدمات أو يقدمها التجار أو السلف النقدية أو عمليات جهاز الصرف الآلي المنفذة باستخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء يعلم حامل البطاقة أو بدون علمه وبغض النظر عما إذا كان مفوض أو غير مفوض من قبل حامل البطاقة.
- (٦) يجوز للبنك وفق خياره المطلق أن يصدر بدل ضائع عن أية بطاقة صانعة أو مسروقة أو رقم تعريف شخصي جديد وفق هذه الشروط والأحكام أو أية شروط وأحكام أخرى يعتبرها البنك مناسبة.
- (٧) في حالة استرداد حامل البطاقة لبطاقته الضائعة أو المسروقة، يلتزم بإعادتها فوراً مقصومة إلى نصفين بدون أن يستخدمها، يلتزم حامل البطاقة بعدم استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إبلاغ البنك عن كشفه إلى أي طرف آخر.
- ٨- الإنهاء
- (١) على الرغم من أحكام الدفع المبينة بموجب المادة (٥) أعلاه، تستحق كافة المبالغ



المتبقية على حساب بطاقة (بما فيها المبالغ المتبقية على كافة البطاقات الإضافية وكافة الأرصدة المتبقية في حساب الخدمة) بالإضافة إلى المبلغ المتكبد من استخدام البطاقة ولكن لم يتم قيده على حساب حامل البطاقة بعد، فوراً وبشكل تام عند إنهاء هذه الشروط والأحكام.

(٢) يجوز لحامل البطاقة في أي وقت إبلاغ البنك بنيتها بإغلاق حساب البطاقة وإنهاء استخدام كافة البطاقات بموجب توجيه إشعار خطي وإعادة كافة البطاقات مقصورة إلى تصنيفين إلى البنك. يتم إغلاق حساب البطاقة فقط بعد استلام البنك لكافة البطاقات مقصورة إلى تصنيفين وتسديد كافة الرسوم والالتزامات بموجب حساب البطاقة إلى البنك.

(٣) في حال قيام حامل البطاقة الإضافية بإنهاء بطاقته، يعتبر كافة حاملي البطاقات بمن فيهم حامل البطاقة الإضافية الذي تم إنهاء استخدامه للبطاقة ويقيمون مسؤولين مجتمعين ومنفردين تجاه البنك عن كافة الرسوم والالتزامات الأخرى وفقاً لهذه الشروط والأحكام باستثناء أن حامل البطاقة الإضافية الذي تم إنهاء استخدامه للبطاقة لن يكون مسؤولاً عن الرسوم والالتزامات الأخرى التي يتكدها حامل البطاقة وحاملو البطاقات الإضافية (إن وجدوا) بعد استلام البنك للبطاقة الإضافية مقصورة إلى تصنيفين.

(٤) يحق للبنك أن يقوم وبدون توجيه إشعار بسحب حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة أو عدم السماح بأية عملية علي البطاقة في حال عدم التزام حامل البطاقة بأحكام الشريعة الإسلامية بخصوص استخدامه للبطاقة.

(٥) يجوز للبنك في أي وقت أن يطالب باسترداد كافة أو أية بطاقة (بطاقات) وإنهاء استخدامها مع أو بدون سابق إنذار إلى حامل البطاقة. يلتزم حامل البطاقة فوراً بعد تلك المطالبة بإعادة تلك البطاقة (البطاقات) مقصورة إلى تصنيفين إلى البنك وتسديد كامل الرسوم والالتزامات إلى البنك.

(٦) يحق للبنك إنهاء استخدام البطاقة بدون سابق إنذار عند وفاة أو إفلاس أو إيسار حامل البطاقة أو عندما يصبح مكان حامل البطاقة غير معلوماً من قبل البنك لأي سبب لا يعزى إلى البنك.

(٧) يعتبر حامل البطاقة مسؤولاً بأمواله عن التسديد التام لأية أرصدة متأخرة على حساب البطاقة ويلتزم بالمحافظة على تعويض البنك عن كافة التكاليف (بما فيها الأتعاب والرسوم القانونية) والمصاريف المتكبدة في استرداد تلك الأرصدة المتأخرة.

(٨) يعتبر البنك غير مسؤول عن إعادة رسوم العضوية السنوية أو أي جزء منها في حالة إنهاء حساب البطاقة.

(٩) في حال أخذ البنك أي ضمان إضافي لإصدار البطاقة، يحتفظ البنك بحق الاحتفاظ بذلك الضمان لمدة لا تقل عن ٤٥ يوماً بعد إلغاء البطاقة وإعادتها إلى البنك سواء تم إلغاؤها من قبل حامل البطاقة أو البنك أو بعد إنهاء الاتفاقية.

٩- إخلاء المسؤولية  
يعتبر البنك غير مسؤول بأي شكل كان تجاه حامل البطاقة عن أية خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عما يلي:

(١) أية خسارة أو ضرر كيفما يتكبده حامل البطاقة بسبب البنك أو أي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو أي جهاز صرف آلي أو أي طرف آخر يرفض السماح بأي عملية بطاقة أو يرفض قبول البطاقة أو أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو يرفض إعطاء أو تقديم سلف نقدية إلى حد الائتمان أو على الإطلاق;

(٢) رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في ماستر كارد أو فيزا إنترناشيونال اعتماد أو قبول البطاقة أو بسبب أي عيب أو نقص في البضائع أو الخدمات التي يقدمها أي تاجر إلى حامل البطاقة أو، عندما يكون ذلك نافذاً، بسبب أي إخلال أو عدم تنفيذ أي تاجر لعملية البطاقة;

(٣) عطل أي جهاز صرف آلي أو انقطاع أنظمة الاتصالات;

(٤) ممارسة البنك لحقوقه في المطالبة والعمل على تسليم البطاقة قبل تاريخ الانتهاء المنقوش على وجه البطاقة سواء تمت تلك المطالبة والتسليم أو تم العمل عليها من قبل البنك أو أي شخص أو جهاز صرف آلي آخر;

(٥) ممارسة البنك لحقه في إنهاء أية بطاقة أو حساب البطاقة بموجب المادة ٨-٤(ع):

using it. The Cardholder shall not use the PIN after reporting to the Bank of the disclosure of the same to any other party.

## 8. Termination

(i) Notwithstanding the payment provisions outlined under clause 5 above, all amounts outstanding on a Card Account (including that of all Supplementary Cards and all outstanding balances in the Service Account), together with the amount incurred by the use of the Card but not yet charged to the Cardholder's Account, shall be payable immediately in full upon the termination of these Terms and Conditions.

(ii) The Cardholder may at any time notify the Bank of his intention to close the Card Account and terminate the use of all Cards by giving a notice in writing and returning all Cards cut into half to the Bank. The Card Account shall be closed only after the receipt by the Bank of all Cards cut in half and full payment of all Charges and liabilities under the Card Account.

(iii) In the event of the Supplementary Cardholder terminating his Card, all Cardholders including the Supplementary Cardholder whose use of the Card has been terminated shall be and shall continue to be jointly and severally liable to the Bank for all Charges and other liabilities in accordance with these Terms and Conditions save that the Supplementary Cardholder whose use of the Card has been terminated shall not be liable for Charges and other liabilities incurred by the Cardholder and other Supplementary Cardholders (if any) after the Bank's receipt of the cut Supplementary Card.

(iv) The Bank shall be entitled, without notice, to withdraw the Cardholder's right to use the Card or refuse to authorize any Card Transaction in the event that the Cardholder fails to abide by the Shariah principles in relation to its usage of the Card.

(v) The Bank may at any time recall all or any Card(s) and terminate its/their use with or without giving prior notice to the Cardholder. The Cardholder shall immediately after such recall, return such Card(s) cut in half to the Bank and make full payment of all Charges and liabilities to the Bank.

(vi) The use of the Card shall be terminated by the Bank without notice upon the death, bankruptcy or insolvency of the Cardholder or when the whereabouts of the Cardholder become unknown to the Bank due to any cause not attributable to the Bank.

(vii) The Cardholder and/or his estate will be responsible for repaying in full any outstanding balances on the Card Account and shall keep the Bank indemnified for all costs (including legal fees and Charges) and expenses incurred in recovering such outstanding balances.

(viii) The Bank shall not be liable to refund the annual membership fee for or any part thereof in the event of the termination of the Card Account.

(ix) In the event that any Security is held by the Bank as collateral for the issuance of the Card, the Bank reserves the right to retain such Security for a period of at least 45 days following the Card being cancelled and returned to the Bank whether cancelled by the Cardholder or the Bank or following the Agreement being terminated.

## 9. Exclusion of Liability

The Bank shall be under no liability whatsoever to the Cardholder in respect of any loss or damage arising directly or indirectly out of:

(i) Any loss or damage howsoever incurred or suffered by the Cardholder by reason of the Bank or a Merchant or other bank or financial institution or any ATM or other party refusing to allow a Card Transaction or refusing to accept the Card or the Card numbers or the PIN or refusing to extend or provide Cash Advances up to the Credit Limit or at all;

(ii) Refusal of any Merchant or member institution of MasterCard or VISA International to honour or accept the Card or for any defect or deficiency in the goods or services supplied to the Cardholder by any Merchant or, where applicable, for any breach or non-performance by a Merchant of a Card Transaction;

(iii) The malfunction of any ATM or disruption of communication systems;

- (iv) The exercise by the Bank of its right to demand and procure surrender of the Card prior to the expiry date embossed on its face, whether such demand and surrender are made and/or procured by the Bank or by any other person or ATM;
- (v) The exercise by the Bank of its right to terminate any Card or the Card Account pursuant to Clause 8 (iv);
- (vi) Any injury to the credit character and reputation of the Cardholder in and about the repossession of the Card, any request for its return or the refusal of any Person to honour or accept the Card;
- (vii) Any misstatement, misrepresentation, error or omission in any details disclosed by the Bank pursuant to Clause 10;
- (viii) Any dispute between the Cardholder and any Merchant or bank or financial institution or any other person, in which case the Cardholder's liability to the Bank shall not in any way be affected by such dispute or counterclaim or right of set-off which the Cardholder may have against such Merchant or bank or financial institution or person.

## 10. Disclosure of Information

- (i) The Cardholder irrevocably authorises and permits the Bank to disclose and furnish such information that it deems fit concerning the Cardholder and its affairs including but not limited to these Terms and Conditions to the Bank's associates, branches, assignees, agents or other parties.
- (ii) The Bank shall have the right to check the credit standing of the applicant for the Card and/or check credit standing of the Cardholder at any time as and when the Bank deems fit without reference to him.

## 11. Indemnity

- (i) The Cardholder undertakes and agrees to indemnify the Bank against any loss, damage, liability, costs and expenses whether legal or otherwise which the Bank may incur by reason of these Terms and Conditions or any breach thereof or the enforcement of the Bank's rights as herein provided. All costs and expenses in such regard may be debited to the Card Account and shall be payable by the Cardholder.

## 12. Right to Set-Off

- (i) In addition to any general right to set-off or other rights conferred by the law to the Bank, the Cardholder agrees that the Bank may in its absolute discretion at any time and without notice combine and consolidate all or any account(s) held either individually or jointly, of the Cardholder with the Bank of whatever description and wheresoever located and whether in Dirhams or in any other currency or set-off or transfer any sum standing to the credit of any such account(s) including a joint account with a Supplementary Cardholder in or towards discharge of all sums due to the Bank under any account(s) of the Cardholder with the Bank of whatever description or wheresoever located and whether in Dirhams or any other currency and may do so notwithstanding that the balances on such account(s) and the sums due may not be expressed in the same currency and the Cardholder hereby authorises the Bank to offset any such combination, consolidation, set-off or transfer with the necessary conversion at the Bank's on-going exchange rates which shall be determined by the Bank at its absolute discretion.
- (ii) For the purpose of enabling the Bank to preserve intact the liability of any party including the Cardholder once a writ or summons has been issued or to prove the bankruptcy or insolvency of the Cardholder or for such other reasons as the Bank thinks fit, the Bank may at any time place and keep for such time as the Bank may think prudent any monies received, recovered or realized hereunder or under any other Security or Guarantee to the credit of the Cardholder as the Bank shall think fit without any intermediate obligation on the part of the Bank to apply the same or any part thereof in or towards the discharge of the sums due and owing to the Bank.

## 13. Notices

- (i) The Cardholder must promptly notify the Bank in writing of any changes in employment or business or address (office and/or residential) or if the

- (٦) أي مساس بخاصية الائتمان أو سمعة حامل البطاقة في أو بخصوص إعادة حيابة البطاقة أو أي طلب لإعادتها أو رفض أي شخص اعتماد أو قبول البطاقة؛
- (٧) أي بيان غير صحيح أو تحريف أو خطأ أو سهو في أية تفاصيل يكشفها البنك بموجب المادة ١٠؛
- (٨) أي نزاع بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، وفي تلك الحالة لا تتأثر مسؤولية حامل البطاقة تجاه البنك بأي شكل بالنزاع أو المطالبة المتقابلة أو حق المقاصة من قبل حامل البطاقة ضد ذلك التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

## ١٠ - كشف المعلومات

- (١) يوافق حامل البطاقة البنك ويسمح له بشكل غير قابل للإلغاء بالكشف عن المعلومات التي يعتبرها مناسبة بخصوص حامل البطاقة وشؤونه بما في ذلك ولكن بدون حصر هذه الشروط والأحكام وتقديمها إلى الأطراف المرتبطة بالبنك أو فروع أو المتنازل لهم من قبله أو وكلائه أو أطرافه الآخرين.
- (٢) يحق للبنك التحقق من السمعة المالية لطالب البطاقة و/أو التحقق من السمعة المالية لحامل البطاقة في أي وقت حسبما وعندما يعتبر البنك ذلك مناسباً بدون الرجوع إليه.

## ١١ - التعويض

- (١) يتعهد حامل البطاقة والوافق على تعويض البنك ضد أية خسارة أو ضرر أو مسؤولية أو تكاليف أو مصاريف سواء كانت قانونية أو غير ذلك والتي قد يتكبدها البنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو بسبب أي إخلال بها أو تنفيذ حقوق البنك المنصوص عليها في هذه الشروط. يجوز قيد كافة التكاليف والمصاريف بهذا الخصوص على حساب البطاقة ويلتزم حامل البطاقة بدفعها.

## ١٢ - حق المقاصة

- (١) بالإضافة إلى أي حق مقاصة عام أو حقوق أخرى يمنحها القانون للبنك، يوافق حامل البطاقة على أنه يحق للبنك أن يقوم وفق خياره المطلق وفي أي وقت وبدون إشعار بضم وتوحيد كافة أو أي حساب (حسابات) يملكه حامل البطاقة لدى البنك سواء بشكل منفرد أو مشترك ومهما كان وصفها وأينما كان مكانها وسواء بالدرهم أو بأية عملة أخرى أو مقاصة أو تحويل أي مبلغ دائن في أي حساب (حسابات) بما في ذلك أي حساب مشترك مع حامل البطاقة الإضافية في أو بخصوص تسديد كافة المبالغ المستحقة إلى البنك بموجب أي حساب (حسابات) لحامل البطاقة لدى البنك مهما كان وصفها أو أينما كانت موجودة وسواء بالدرهم أو بأية عملة أخرى ويحق له القيام بذلك على الرغم من أنه لا يجوز بيان الأرصدة في ذلك الحساب (الحسابات) والمبالغ المستحقة بنفس العملة ويقوم حامل البطاقة بموجب هذا بتفويض البنك لمقاصة أي دمج أو توحيد أو مقاصة أو تحويل مع التحويل الضروري بأسعار الصرف السائدة لدى البنك في حينه والتي يحددها البنك وفق خياره المطلق.

- (٢) لغرض تمكين البنك من حماية التزام أي طرف بمن فيهم حامل البطاقة عند صدور أمر قضائي أو تكليفات حضور أو لإنبات إفلاس أو إعسار حامل البطاقة أو لأي أسباب أخرى كما يراها البنك مناسبة، يحق للبنك في أي وقت أن يودع ويحتفظ لأية مدة كما يراها البنك مناسبة بأية أموال يستلمها أو يستردها أو يحققها بموجب هذا أو بموجب أي ضمان أو كفالة أخرى في الرصيد الدائن لحامل البطاقة كما يراه البنك مناسباً بدون أي التزام متوسط من جانب البنك لاستخدامها أو استخدام أي جزء منها في أو بخصوص تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع إلى البنك.

## ١٣ - الإشعارات

- (١) يجب على حامل البطاقة أن يقوم فوراً بإعلام البنك خطياً بأية تغييرات في وظيفته أو عمله أو عنوانه (المكتب و/أو السكن) أو إذا اعتمد حامل البطاقة السفر خارج الإمارات العربية المتحدة (يشار إليها فيما يلي الإمارات العربية المتحدة) لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً.

- (٢) إذا سافر حامل البطاقة خارج الإمارات العربية المتحدة لأكثر من شهر واحد، يجب تسوية حساب البطاقة قبل ٧ أيام من تاريخ المغادرة.
- (٣) إذا غادر حامل البطاقة الإمارات العربية المتحدة للإقامة في مكان آخر، يجب إعادة البطاقة الرئيسية وكافة البطاقات الإضافية إلى البنك قبل ١٤ يوماً من تاريخ مغادرة حامل البطاقة ويعتبر استخدام البطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية منتهياً وتسري المادة ٨.
- (٤) تعتبر التعليمات المرسله من حامل البطاقة إلى البنك عبر الفاكس نافذة وملزمة لحامل البطاقة ويجوز للبنك أن يتصرف بموجب تلك التعليمات المرسله بهذه الطريقة. يحق للبنك استخدام النسخ الأصلية من رسائل الفاكس التي يستلمها البنك والمطبوعة على جهاز الفاكس الخاص به كدليل أمام أية محكمة قضائية.
- (٥) يجوز تسليم كافة البطاقات أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف بالهاتف أو كشوف الحساب أو المطالبات أو أية مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام شخصياً أو بواسطة البريد العادي إلى آخر عنوان معروف لحامل البطاقة أو غيره. وتعتبر تلك المراسلات أنها موجهة إلى حامل البطاقة في يوم التسليم إذا تم تسليمها باليد وفي يوم العمل التالي بعد إرسالها بالبريد في حالة إرسالها بالبريد.
- (٦) تعتبر كافة المراسلات الموجهة بموجب هذه الشروط والأحكام إلى حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية أنها مراسلات موجهة إليهما معاً.
- ١٤ - أحكام عامة
- (١) إذا طلب حامل البطاقة زنجام الاستعلام الآلي بالهاتف طوال ٢٤ ساعة، تعتبر أية تعليمات يرسلها حامل البطاقة نافذة ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً لها على أن يعرف حامل البطاقة عن نفسه من خلال رقم التعريف بالهاتف المخصص له.
- (٢) لن يسمح حامل البطاقة لأي شخص باستخدام هذا التسهيل بالنيابة عنه.
- (٣) لن يكون البنك مسؤولاً عن التصرف بحسن نية بموجب تعليمات حامل البطاقة.
- (٤) يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك ليقوم وفق خياره المنفرد بتسجيل أية تعليمات واستخدام تلك السجلات كدليل أمام أية محكمة قضائية أو في أية إجراءات قانونية أخرى.
- (٥) يلتزم حامل البطاقة بتعويض البنك ضد أية نتائج أو مطالبات أو إجراءات قانونية أو خسائر قد تنشأ أو يتم تكديدها بسبب تنفيذ تعليمات هاتفية من حامل البطاقة أو يفهم منها أنها من حامل البطاقة.
- (٦) يحق للبنك تعيين وكيل لتحصيل كافة المبالغ المستحقة من حامل البطاقة إلى البنك بموجب هذه الشروط والأحكام.
- (٧) يحق للبنك أين يقوم في أي وقت وبدون موافقة حامل البطاقة بالتنازل عن كافة أو أي من حقوقه والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام مع أو بدون توجيه إشعار إلى حامل البطاقة.
- (٨) يتعهد حامل البطاقة بتوقيع مستندات أخرى حسبما يطلبها البنك من وقت لآخر.
- (٩) تعتبر الحقوق والتدابير التصحيحية التي تنص عليها هذه الشروط إضافية ولا تستثنى أية حقوق أو تدابير تصحيحية ينص عليها القانون.
- (١٠) تعتبر هذه الشروط والأحكام ملزمة لحامل البطاقة ويلتزم بعدم التنازل عن التزاماته بموجب هذه الشروط إلى أي شخص آخر.
- (١١) يعتبر كل شرط من هذه الشروط والأحكام قابلاً للفصل ومميزاً عن الشروط الأخرى وإذا أصبح أي شرط أو أكثر من هذه الشروط والأحكام باطلاً أو غير قانوني أو غير نافذ، لن تتأثر أو تضعف صحة أو قانونية أو قابلية نفاذ الأحكام الباقية بأي شكل كان.
- (١٢) يجوز للبنك في أي وقت أن يتخلى إما بشكل غير مشروط أو غير ذلك عن أي من هذه الشروط والأحكام أو عن أي تخلف أو إخلال من جانب حامل البطاقة بشرط أن يكون ذلك التخلي خطياً من قبل البنك وباستثناء ما ذكر أعلاه لن يعمل أي إعفاء أو عذر وأي إهمال أو تساهل من جانب البنك بخصوص أي تخلف أو إخلال بأي من هذه الشروط والأحكام كتنازل عن حقوق البنك وصلاحياته ولن يعتبر أي تخلي أنه ناتج أو متضمن في أي شيء قام أو لم يقم به البنك ما لم يصرح البنك عنه بشكل خطي. لن يعمل أي تخلي إلا كتخلي عن الأمر المحدد المتعلق به ولن يعمل كتخلي أو إعفاء من هذه الشروط

Cardholder intends to be away from the United Arab Emirates (hereinafter referred to as UAE) for more than 30 days.

- (ii) Should the Cardholder be away from the UAE for more than a Month, the Card Account should be settled 7 days prior to departure.
- (iii) If the Cardholder leaves the UAE to take up residence elsewhere, the Primary Card and all Supplementary Card(s) shall be returned to the Bank 14 days prior to the Cardholder's departure and the use of the Primary Card and Supplementary Card(s) shall be deemed to be terminated and clause 8 shall apply.
- (iv) Instructions sent by the Cardholder to the Bank through facsimile communication shall be considered valid and binding on the Cardholder and the Bank may, without being obliged to, act upon instructions conveyed through this method. The Bank may use the originals of the facsimile transmissions received by the Bank and printed out on its receiving machine as evidence in any court of law.
- (v) All Cards, PIN, TIN, Statements of Account, demands or any other communication under these Terms and Conditions may be delivered personally or sent by ordinary post to the last known billing or other address of the Cardholder and such communication shall be deemed to have been served on the Cardholder on the day of delivery if delivered by hand and on the next business day after posting, if sent by post.
- (vi) All communications under these Terms and Conditions sent to the Primary Cardholder or the Supplementary Cardholder shall be deemed to be communication sent to both.
- 14. General**
- (i) If the Cardholder requests the '24 hour Automated Phone Enquiries System', any instructions conveyed by the Cardholder shall be deemed valid and the Bank may act upon the same, provided the Cardholder identifies himself through the TIN allotted to him.
- (ii) The Cardholder will not allow anyone to use this facility on his behalf.
- (iii) The Bank shall not be liable for acting in good faith upon the Cardholder's instructions.
- (iv) The Cardholder authorises the Bank at its discretion to record any such instructions and to use such records as evidence in a court of law or other legal proceedings.
- (v) The Cardholder shall indemnify the Bank against any consequences, claims, proceedings or losses that may arise or be incurred by the reason of the carrying out of telephonic instructions from or purported to be from the Cardholder.
- (vi) The Bank shall be entitled to appoint an agent to collect all sums due to the Bank from the Cardholder under these Terms and Conditions. The Bank shall be entitled at any time without the consent of the Cardholder to assign whole or any part of its rights or obligations under these Terms and Conditions with or without notice to the Cardholder.
- (vii) The Cardholder undertakes to sign such further documentation as may be requested by the Bank from time to time.
- (viii) The rights and remedies herein provided are cumulative and not exclusive of any rights or remedies provided by law.
- (ix) These Terms and Conditions herein are binding upon the Cardholder and he specifically agrees shall not assign his obligations herein to any one else.
- (x) Each of these Terms and Conditions shall be severable and distinct from one another and if at any time any one or more of such Terms and Conditions is or becomes invalid, illegal or unenforceable, the validity, legality or the enforceability of the remaining provisions shall not in any way be affected or impaired thereby.
- (xi) The Bank may at any time waive, either unconditionally or otherwise, any of these Terms and Conditions or any default or breach of the Cardholder, provided that such waiver is given in writing by the Bank and save as aforesaid no condoning or excusing of and no neglect or forbearance on the part of the Bank of any default or breach of any of

والأحكام.

(١٣) بالنسبة إلى الخصومات/العروض الخاصة التي يقدمها التجار المعينون، لا يتحمل البنك أية كفالة أو يقدم أي عرض بخصوص التسليم أو الجودة أو التصميم أو المواصفات أو غير ذلك مما هو مبين في هذه العروض. كما تخضع هذه المنتجات والخدمات لتوافرها وسيتم تخصيصها على أساس أول بأول.

(١٤) بالنسبة إلى الخصومات/العروض الخاصة التي يقدمها التجار المعينون، لا يتحمل البنك أية مسؤولية بخصوص أية سحبات وإلغاءات وتعديلات وتبديلات التجار لأي من المنتجات/الخدمات. كما يحتفظ البنك بحق تغيير/إنهاء المنافع المتوفرة لحامل البطاقة في أي وقت بدون توجيه إشعار خطي مسبق.

١٥- تعديل الشروط

(١) يجوز للبنك من وقت لآخر أن يغير هذه الشروط والأحكام. مع الالتزام بمتطلبات القانون. يلتزم البنك بتوجيه إشعار بأي تغيير إلى حامل البطاقة إما بشكل خطي أو بواسطة نشر ذلك الإشعار. وتسري تلك التغييرات في تاريخ النفاذ الذي يحدده البنك وتسري على كافة الرسوم غير المدفوعة والسلف النقدية والتكاليف وعمليات البطاقة.

(٢) يعتبر الاحتفاظ بالبطاقة أو استخدامها بعد تاريخ نفاذ أي تغيير على الشروط والأحكام أنه يشكل قبولاً لتلك التغييرات بدون تحفظ من جانب حامل البطاقة. إذا لم يقبل حامل البطاقة التغيير المقترح، يجب على حامل البطاقة إنهاء استخدام البطاقة بتوجيه إشعار خطي مسبق إلى البنك وإعادة البطاقة مقصورة إلى نصفين إلى البنك قبل تاريخ النفاذ وتعتبر المادة ٨ نافذة اعتباراً من ذلك التاريخ وصاعداً.

١٦- القانون النافذ

تخضع الشروط والأحكام لقوانين الإمارات العربية المتحدة وتفسر وفقاً لها ويخضع حامل البطاقة بموجب هذا بشكل غير قابل للإلغاء للاختصاص القضائي غير الحضري للمحاكم المدنية في الإمارات العربية المتحدة. إلا أن ذلك الخضوع لا يمس بحقوق البنك باتخاذ أية إجراءات قانونية ضد حامل البطاقة ضمن أي اختصاص قضائي آخر.

١٧- شرط الفائدة القانونية

يقر الأطراف ويوافقون على أن مبدأ دفع الفائدة مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي، يتخلى الأطراف بموجب هذه الشروط وبشكل غير قابل للإلغاء وغير مشروط وبشكل صريح ويرفضون أي حق بتحصيل فائدة من بعضهما وذلك إلى الحد الذي يكون فيه أي التزام بدفع فائدة مفروضاً بموجب أي نص أو حالة سواء بموجب عقد أو قانون.

١٨- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

١٨-١ لغايات التقيد بقوانين مكافحة غسيل الأموال وقوانين مكافحة تمويل الإرهاب والأنظمة والسياسات الخاصة بها (بما يشمل السياسات الخاصة بنا) ومتطلبات الإبلاغ بموجب تشريع المعاملات المالية وطلبات السلطات، فإن مجموعة ستاندر تشارترد قد تكون:

(١) مخظورة من إدخال أو إبرام عمليات تتضمن اشخاصاً أو جهات معينة؛ أو

(٢) مطلوباً منها الإبلاغ عن الحركات المشتبه بها إلى سلطة. وإن الحركات المتأثرة لظتمثل تلك التي قد:

(٣) تنطوي على تزويد تمويل إلى أي شخص متورط أو يشتبه في إرهاب أو عمل إرهابي؛ أو

(٤) تكون ذات صلة بالتحقيق في تهريب فعلي أو محاولة التهريب من قانون الضريبة، أو التحقيق مع شخص أو ملاحظته نتيجة مخالفة أي قانون ساري؛ أو

(٥) تتضمن اشخاصاً أو مؤسسات قد تكون خاضعة لعقوبات.

these Terms and Conditions shall operate as a waiver of the Bank's rights and powers and no waiver shall be inferred from or implied by anything done or not done by the Bank unless expressed in writing to the Bank. Any waiver shall operate only as a waiver of the particular matter to which it relates and shall not operate as a waiver or release of any of these Terms and Conditions.

(xii) In connection with the special discounts/offers made by the respective Merchants, the Bank does not hold out any warranty or make any representation of the delivery, quality, design, specifications or otherwise set out in respect of these offers. Also, these products/services are subject to availability and will be allocated on a first come, first served basis.

(xiii) In connection with the special discounts/offers made by the respective Merchants, the Bank will not be held responsible in the event that where any of the Merchants withdraws, cancels, alters or amends these products/ services. Also the Bank reserves the right to change / terminate the benefits available to Cardholders at any time without prior notice.

## 15. Variation of Terms

(i) The Bank may from time to time change these Terms and Conditions. Subject to the requirements of statute, notification of any such change shall be given to the Cardholder by the Bank either in writing or by publication thereof. Such changes shall apply on the effective date specified by the Bank and shall apply to all unpaid fees, Cash Advances, costs and Card Transactions.

(ii) Retention or use of the Card after the effective date of any such change of Terms and Conditions shall be deemed to constitute acceptance of such changes without reservation by the Cardholder. If the Cardholder does not accept the proposed change, the Cardholder must terminate use of the Card by giving prior written notice to the Bank and return the Card cut in half to the Bank prior to the effective date and clause 8 shall henceforth be operative.

## 16. Governing Law

The Terms and Conditions are governed by and shall be construed in accordance with the laws of the UAE and the Cardholder hereby submits irrevocably to the non-exclusive jurisdiction of the civil courts of the UAE. Such submission, shall however not prejudice the rights of the Bank to bring proceedings against the Cardholder in any other jurisdiction.

## 17. Judgment Interest Clause

The parties acknowledge and agree that the levying/payment of interest is repugnant to Shariah Law and accordingly, to the extent that any provision or event would, impose whether by contract or by statute any obligation to pay interest, the parties hereby irrevocably, unconditionally and expressly waive and reject any entitlement to recover interest from each other.

## 18. Anti-money laundering, counter terrorism financing, government sanctions or embargoes

18.1 In order to comply with anti-money laundering laws, counter terrorism financing laws, government sanctions and embargoes, regulations and policies, including our policies reporting requirements under financial transactions legislation and requests of authorities, the Standard Chartered Group may be:

(i) Prohibited from entering or concluding transactions involving certain persons or entities; or

(ii) Required to report suspicious transactions to an authority. Transactions impacted include those that may:

(iii) Involve the provision of finance to any person involved or suspected of involvement in terrorism or any terrorist act;

٢-١٨ يجوز لعضو من مجموعة ستاندرد تشارترد إيقاف أو التحقق من أية رسائل دفع ومعلومات أو مراسلات أخرى مرسله من قبلك أو إليك أو بالنيابة عنك، ويجوز له تأخير اجراء اية دفعة أو إيقافها أو فسخ تنظيمها، وإن تدقيق الدفعة قد يتسبب بتأخير في معالجة معلومات معينة.

٣-١٨ لا يتحمل أي عضو من مجموعة ستاندرد تشارترد المسؤولية عن أية خسارة تنشأ عن أي اجراء تم اتخاذه أو أي تأخير أو فشل من طرفنا أو من طرف عضو في مجموعة ستاندرد تشارترد في مجال أداء واجباته أو التزاماته الأخرى بما ينشأ كلياً أو جزئياً عن اية اجراءات تم اتخاذهما وفق ماود أعلاه.

- (iv) Be relevant to investigation of an actual or attempted evasion of tax law, investigation of or prosecution of a person for an offence against any applicable law; or
  - (v) Involve persons or entities which may be the subject of sanctions and embargoes
- 18.2 A member of the Standard Chartered Group may intercept and investigate any payment messages and other information or communications sent to or by you or on your behalf and may delay, block or refuse to make any payment and payment screening may cause a delay in processing certain information.
- 18.3 If a member of the Standard Chartered Group believes that it maybe subject to a requirement under those laws or policies, it may take any action it considers necessary in connection with those laws or policies. This includes freezing funds, preventing operation of an account, refusing a request for funds from you, otherwise not allowing you to use a product, or delaying or cancelling a transaction. It need not notify you until a reasonable time after it is permitted to do so under those laws of policies. No member of the Standard Chartered Group is liable for any loss arising out of any action taken or any delay or failure by us, or a member of the Standard Chartered Group, in performing any of its duties or other obligations, caused in whole or in part by any steps taken as set out above.